قد يقع موقع الانشا اما للتفاول بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة
التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار
الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شي يكثر
تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورد بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاك
والدعا بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملها اي التفاول واظهار
الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة
الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة
الامر وان كان دعا او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب
بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسبه الى الكذب
كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه
على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك
في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل
ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشا
القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها
القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون
المطلوب قريب الوقوع في نفسه لتوفر اسباب الناجحة في وقوعه ونحو
ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشا كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة
السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل
والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشا الخبر الناظر
بنور [illegible] الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي اما
مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف
مقدم او مؤخر [illegible] الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل
مطلق او مقيد بمفعول [illegible] او غيره والمتعلقات اما مقدمة او مؤخرة
مذكورة او محذوفة واسناده ومتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبارها بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

١٢٦

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها
على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها
واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض
الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم
وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم
من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما
تضمن الاسناد الاصلي سوا كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفة المسندة
الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا
او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليس بكلام لان اسنادها
ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون
لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من
الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم ذلك
الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد
قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه
عليه والجملة لا تكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون
حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى
مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية [illegible]
جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر [illegible] ويعطي
ويمنع لما بين الاعطا والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب [illegible] يعطي وذلك
لان هذا كعطف المفرد وشرط كون عطف المفرد [illegible] بالواو [illegible] ان يكون
بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب [illegible] ونحوه
الظاهر انه اراد نحو الواو من حروف العطف الدالة [illegible] كالفاء وثم وحتى وهذا

Copyright © King Saud University